

أكدت أن عملها غير واضح المعالم وبعيد عن التحقيق

"هيوسن رايت واتش" تدعو بوتفليقة إلى تحديد مدة عمل آلية المفقودين

منظمات حقوق الإنسان الدولية في أسباب تماطل السلطات في حل هذا الملف. وقال ذات المسؤول أن عدم فصل السلطة في هذا الملف يمثل غطاء كبيرا على جرائم لا إنسانية ليشدد على ضرورة انتهاج الهيئة الجديدة المكلفة بمعالجة ملف المفقودين عمل لجنة التحقيق.

وأوضحت منظمة هيوسن رايت واتش، في تقريرها أنه إذا ما كانت مساعي السلطة صادقة في وضع نهاية لخرق مبدأ حقوق الإنسان في الجزائر فإن هذه الهيئة بمقدورها النجاح في عملها وتوجه عائلات المفقودين للطريق الصحيح وذلك بالتعامل الجدي مع العدالة الجزائرية.

في هذا الصدد قال ممثل هيوسن رايت أن الهيئة الجديدة يتوجب إعطاؤها صلاحيات كاملة وذلك قصد كشف خبايا الاختطاف وإعطاء تفاصيل دقيقة حول هوية المفقودين بدراسة ملفاتهم والبحث إذا ما كانوا أحياء كسجناء سياسيين أم قتلوا في العمليات الإرهابية.

دعت منظمة «هيوسن رايت واتش» بوتفليقة إلى تحديد المدة الزمنية لعمل الهيئة الجديدة المكلفة بدراسة ملف المفقودين وذلك لإعطاء مصداقية لهذه الهيئة وفعالية أكبر لتطالب «بالإسراع في حل هذا الملف الشائك، بتأكيد وجود 7000 مفقود في الجزائر»

نفض الغبار عن هذه القضية قصد إعطاء مصداقية لعمل هذه اللجنة التي يرأسها رئيس اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان فاروق قسنطيني.

وقال جو ستورك المدير بالنيابة لمنظمة حقوق الإنسان هيوسن رايت واتش، أن مبادرة الرئيس بوتفليقة طيبة لكنها غير واضحة المعالم ولا تستجيب بشكل كلي لعمل العدالة» وأكد في هذا السياق أن ملف المفقودين يشهد تماطلا كبيرا في حله من قبل السلطات الجزائرية ووضع تداعيات عائلات المفقودين جانبا بعدم الانصات لانشغالاتهم وهو ما أدى إلى تأويلات عديدة حسب

ب/ل

● تقرير هيوسن رايت المتكون من 32 صفحة طالب الرئيس بوتفليقة بإعطاء صلاحيات أوسع لهذه الهيئة من خلال تأكيده أن عمل الهيئة الخاصة بمعالجة ملف المفقودين غير واضح المعالم. وأنه يتوجب أن يأخذ طابع التحقيق للكشف عن كل خلفيات هذا الملف. التقرير الذي نشر أمس أوضح أن هذه الهيئة الحكومية التي نصبها رئيس الجمهورية في سبتمبر الماضي مهمتها حل ملف المفقودين والكشف إذا ما كانوا أحياء محبوسين في السجن أم أنهم قتلوا ليدعو إلى ضرورة